

جامعة تكريت

كلية الآداب

الدول الكبرى بين عامي 1914-1945

م.م احمد إسماعيل خليل.

الازمة الاقتصادية العالمية 1929:

أسباب الركود

قبل الخوض في أسباب الركود لا بد من القول إن اتهامات متبادلة قد حدثت بين الأوروبيين من جهة والأمريكان من جهة أخرى، إذ بدأ كلٌ منهم يتهم الآخر بأنه كان السبب وراء الركود. فالساسة الأميركيكان اتهموا الأوروبيين أن اقتصاد أوروبا ضعيف وغير قادر على مجاراة الظروف المستجدة، وأن الحرب العالمية الأولى قد ضعفت ذلك الاقتصاد، فأصبح غير قادر على مواكبة التطورات العالمية، لاسيما أن أوروبا كانت مثقلة بالديون وغير قادرة على الإيفاء بتلك الديون وفوائدها ولم تستطع أن تتغلب على الأزمة التي كانت تعاني منها بعد أن دمرت معاملها ومصانعها وأراضيها الزراعية. في حين يتهم الأوروبيون الأميركيكان بأنهم هم الذين أدوا إلى حدوث الأزمة. ويكفي دليلاً على ذلك أن الأزمة انطلقت من الولايات المتحدة، وأن الاقتصاد الأميركي غير مستقر ولا يمتاز بالرصانة ولا بالثبات.

أسباب الركود فهي:

التفسير الاقتصادي: ويرى أصحاب هذه المدرسة أن الركود الاقتصادي صفة ملازمة للنظام الرأسمالي، فكل توسع أو انتعاش يتبعه ركود أو تعديل في بعض جوانب الحياة الاقتصادية. ولا تعد أشكال الركود المشار إليها في أعلاه (الصغير، والرئيس، والمتنامي، والطويل) منفصلة بل متداخلة مع بعضها. وعليه، فإن الركود العظيم حدث عندما تصادف في

نهاية العشرينيات من القرن العشرين.

التفسير المالي: ملخص هذا التفسير إن العالم كان يشكو من شح إنتاج الذهب نتيجة انخفاض في الإنتاج خلال عشرينيات القرن العشرين، وقد وضع هذا الشح عقبات أمام عملية الإنتاج التي أعقبت الحرب. يضاف إلى ذلك إن السياسات النقدية للولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية كانت عوامل مسببة للركود، مثل إيقاف القروض الأميركية إلى ألمانيا والدول ٢٩ غير الأوروبية في سنة ١٩٢٨ والقروض البريطانية للنمسا في سنة ١٩٣١ وعودة بريطانيا إلى نظام العملة الذهبية في سنة ١٩٢٥ وتبني اليابان نظام العملة الذهبية في سنة ١٩٢٩.

نظريات الاستثمار: وتبرز هنا آراء كثيرة في الاستثمار ومعدل الفائدة. وعزت هذه النظريات أسباب الركود إلى تقلص فرص الاستثمار في الولايات المتحدة بسبب تداخل مجموعة من التطورات في الاقتصاد الأميركي. فالاقتصاد الأميركي بلغ النضج ولم يعد يتطور، فكان لابد من حدوث الركود. ومن التطورات التي أدت إلى ذلك: النمو السكاني الذي أدى بالنتيجة إلى انخفاض الطلب على السلع. إن الصناعات الثقيلة (مثل السيارات والكهرباء) فقدت حركتها ولم تكن هناك صناعات أخرى تفتح أمام الاستثمارات فرصا جديدة.

عدم لجوء المؤسسات الكبيرة التي لديها رؤوس أموال ضخمة إلى السوق المالية. السبب الآخر هو عدم التوازن في القطاعات الاقتصادية: وفكرة هذا التفسير هي إن أسعار المواد الأولية قد انخفضت خلال حقبة ما بين الحربين، وكان الانخفاض على أشده في القطاع الزراعي، وبالنتيجة انخفض الطلب على الإنتاج الصناعي. من جهة أخرى، فقد أدى ازدياد المنتجات الزراعية بشكل كبير جدا وتحسن وسائل الإنتاج ودخول العلم إلى الزراعة إلى توافر كميات كبيرة جدا من الإنتاج الزراعي دون وجود أسواق لتصريف تلك

المنتجات، وأدى ذلك بالنتيجة إلى تسريح أعداد كبيرة من الفلاحين وانخفاض في أسعار المحاصيل الزراعية وحصول كساد زراعي. وينطبق الشيء نفسه على الصناعة.